© Ali Abul Haija - Photography

كـلـمـة الـعـــدد

همّت زعبي*

تعتبر الناصرة إحدى المدن المهمة في فلسطين، ويعود هذا لأسباب عدة، منها الدينية والسياسية والاقتصادية. وقد اختلفت مكانة هذه المدينة وأهميتها عبر العصور بحسب الحقبة التاريخية والظروف السياسية والنظم الإدارية التي حكمتها. وتشير الأدبيات التاريخية[1] إلى أن أهمية مدينة الناصرة، في العصر الحديث، ازدادت منذ نهاية القرن الثامن عشر حين حظيت باهتمام خاص من قبل الظاهر عمر؛ وكان هذا أحد الحكام المحليين في فترة الحكم العثماني. ففي حين كانت، حتى ذلك الوقت، وعلى الرغم من مكانتها الدينية، قرية صغيرة لا يتعدى عدد سكانها بضع مئات، كان لاهتمام ظاهر العمر بالمدينة، ولتركيزه فيها على الأمن والتجارة، دور مركزيّ في ازدهار المدينة .

كذلك كان لمكانتها الدينية دور كبير في ازدياد المؤسسات الدينية التبشيرية. وتزامنًا مع أهميتها في تلك الفترة، وبسبب الانفتاح السياسي والديني الذي ميّز فترة حكم الظاهر عمر، توافدت إليها حملات مسيحية تبشيرية وتوافد إليها الكثير من مسيحيّي المشرق. اجتمعت كل هذه الأسباب لتنعكس بشكل ملحوظ على عدد سكانها، وقد بلغ عدد سكانها، في نهاية فترة الحكم العثماني وبداية الانتداب البريطاني، ما يقارب 7,400 نسمة.[2]

وفي فترة الانتداب البريطاني، على الرغم من أنها عانت كغيرها من المدن الفلسطينية من تباطؤ في النمو والتطور، حافظت الناصرة على مكانتها كمدينة مهمة أيضًا في تلك الفترة، وقد اتخذها

[1] يُنظر عن تاريخ الناصرة كتاب القسيس أسعد منصور (1924). الناصرة من أقدم زمانها إلى أيامنا الحاضرة. القاهرة: مطبعة الهلال. وكذلك: عوض، خالد، يزبك، محمود، شريف، شريف (2012). الناصرة: سجل مصور: من أواخر العهد العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني، 1856-1948. الناصرة: جمعية السباط للحفاظ على التراث.

[2] Forman G. (2006). Military Rule, Political Manipulation, and the Jewish Settlement: Israel Mechanisms for Controlling Nazareth in the 1950s. Journal of Israeli History, 25(2), 335-359

البريطانيون مركزًا إداريًّا، وجعلوها مركزًا لقضاء الناصرة. وقد بلغ عدد سكانها في نهاية الانتداب البريطاني ما يقارب 15,500 نسمة[3].

اكتسبت الناصرة مكانة سياسية خاصة في أعقاب النكبة التي لحقت بالشعب الفلسطيني، جرّاء المشروع الاستيطاني الكولونيالي الصهيوني. ففي حين جرى تفريغ معظم المدن الفلسطينية من سكانها الأصليين، ومحو أو إلغاء معالمها الفلسطينية، كانت الناصرة المدينةَ العربية الوحيدة التي لم يهجّر أهلها، ويعود هذا بالأساس إلى أوامر مشددة من بن غوريون ابتغت تجنب غضب الفاتيكان والعالم المسيحي[4].

على الرغم من عدم إخلاء الناصرة من سكانها، فإن تركيبتها السكانية اختلفت اختلافًا كبيرًا في ما بعد النكبة؛ إذ تشير الأدبيات القليلة التي درست الناصرة في تلك الفترة إلى أن 20% من سكانها تركوها عشية وخلال النكبة، وأن ضعف عدد سكانها لجأ إليها من القرى المجاورة، جراء العدوان الصهيوني. ففي حين كان عدد سكانها في أيلول عام 1948 يقارب 15,000، لجأ إليها ما يقارب 20,000 مهجّر/ة ما لبث أن عاد جزء منهم إلى قراهم بعد أن سمحت مؤسسات دولة إسرائيل بذلك. ووصل عدد اللاجئين فيها في كانون الأول عام 1949 إلى 5,200 وشكلوا ربعًا من سكانها[5].

كونها المدينة العربية الوحيدة التي بقيت دون طرد سكانها، ودون هدم معالمها، أكسبها مكانة خاصة لدى الفلسطينيين من ناحية، وجعلها مركز اهتمام ورقابة خاصة لدولة إسرائيل ومؤسّساتها من ناحية أخرى. وعلى الرغم من أن سياسات المراقبة والملاحقة ومنع التنظُّم السياسي وتقييد الحركة والتنقل بحسب أنظمة وقوانين الحكم العسكري، طالت جميع الفلسطينيين ممن تبقوا في بلادهم. إلا أن

---

[3] المصدر السابق، ص. 337.

[4] عبد الجواد، صالح (2006). "لماذا لا نستطيع كتابة تاريخنا المعاصر من دون استخدام المصادر الشفويّة". في: مصطفى كبها (محرّر)، نحو صياغة رواية تاريخية للنكبة (صفحات: 55-25). حيفا: مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

[5] Dallasheh, L. (2012). Nazarenes in the Turbulent Tide of Citizenships: Nazareth from 1940 to 1966. Thesis (Ph.D). New York University.

الدولة كانت قلقة بشكل خاص من النشاط السياسي المعارض لسياساتها في الناصرة، تحسّبًا من انتشار معارضة سياسات الدولة إلى سائر التجمعات الفلسطينية، وبخاصة نشاط الحزب الشيوعي؛ وقد كان هو التنظيم السياسي الوحيد الذي سُمح له بالنشاط في المجمعات الفلسطينية في تلك الفترة .

تشكل انتخابات السلطات المحلية إحدى آليات محاولات ضبط وتطويع الفلسطينيين في الداخل بشكل عام. وكانت انتخابات السلطة المحلية الأولى في الناصرة، بعد احتلال البلاد، أحد الأمثلة الصارخة لهذه المحاولات. فقد عارضت وعطّلت دولة إسرائيل، من خلال حجج أمنية، إجراء انتخابات للسلطة المحلية في الناصرة لعدة سنوات، إلى أن عقدت أخيرًا عام 1954. وقد حصل الحزب الشيوعي، في هذه الانتخابات، على أعلى نسبة من الأصوات (38.4%)، ومع هذا لم ينجح في الحصول على رئاسة البلدية. وتشير الأدبيات التي تناولت هذه الانتخابات بشكل عينيّ إلى أن دولة إسرائيل، ومؤسساتها المختلفة، قامت بجهد كبير لمنع الحزب الشيوعي من الحصول على رئاسة البلدية[6].

لم تتوقف تدخلات الدولة ومؤسساتها عند هذه الانتخابات فقط، وقد دأبت دولة إسرائيل ومؤسساتها، خلال فترة الحكم العسكري الذي استمر رسميًّا حتى كانون الثاني عام 1966، على دعم قوائم عائلية، وحاولت جاهدةً منع التنظيم السياسي للجماهير الفلسطينية. وعليه لم يكن من قبيل المصادفة أن تُعتبر انتخابات عام 1975 في الناصرة حدثًا سياسيًّا مفصليًّا في تاريخ الناصرة والجماهير العربية عمومًا؛ فقد فاز الحزب الشيوعي، بقيادة الجبهة، برئاسة البلدية في الناصرة واستمر في رئاسة البلدية حتى الانتخابات الأخيرة -محور هذا العدد .

من هنا، وللأسباب المذكورة أعلاه وغيرها، شغلت انتخابات بلدية الناصرة، في جولتيها (2013-2014) حيّزًا واسعًا من الرأي العام الفلسطيني في الداخل، واهتمت بها شخصيات عربية وفلسطينية. وكان من وراء هذا الانشغال العديد من القضايا، وعلى رأسها خسارة الجبهة رئاسة البلدية، بعد ما يقارب

الأربعين عامًا، وفشل الأحزاب الأخرى بطرح بديل حقيقي مقابل قائمة "ناصرتي" برئاسة علي السلاّم الذي انشق عن الجبهة بعد أن كان نائبًا لرئيس البلدية أكثر من 15 سنة، وفوزه بهذه الانتخابات. يضاف إلى هذا العديد من القضايا التي رافقت الانتخابات، من ضمنها قوة الاعتبارات العائلية والطائفية في العملية الانتخابية، ومكانة النساء في الحيز العام وفي السياسة، وكذلك علاقة الأحزاب بالمباني الاجتماعية ودورها في تعزيزها أو محاربتها .

ربّما لا تختلف انتخابات الناصرة الأخيرة عن سابقاتها، ويجوز اعتبار أنها لا تختلف أيضًا عن الانتخابات في السلطات المحلية والبلديات العربية الأخرى، ولكن الاهتمام والمساحة التي شغلتها في الخطاب العام الفلسطيني، للأسباب التي ذُكرت سابقًا، كانا محفزًا لنا في "مدى الكرمل" على فتح باب الحوار والجدل حول إسقاطات نتائج هذه الانتخابات الاجتماعية والسياسية على الناصرة وعلى المجتمع الفلسطيني عمومًا .

لأنّ هذه الانتخابات عينيًّا شغلت شرائح مختلفة من المجتمع الفلسطيني؛ ناشطين وناشطات حزبيين، وغير حزبيين، أكاديميين وناشطين في المجتمع المدني، وعلمًا أنها شغلت الإعلام المكتوب والمسموع وامتلأت بشأنها صفحات التواصل الاجتماعي بتغريدات وتعقيبات، قررنا في "مدى الكرمل" أن نعتمد أسلوبًا مختلفًا في هذا العدد من مجلة "جدل". وبغية استقطاب أكبر عدد ممكن من المقالات ومن المهتمين والمهتمات، أرسلنا دعوة لتقديم مقالات عُمّمت على وسائل الاتصال الاجتماعي والبريد الألكتروني. وفعلاً تلقّينا عددًا كبيرًا من المساهمات لمهتمين/ات في موضوع هذا العدد .

جرى تحرير المقالات من منطلق أنها مقالات رأي، وارتأينا عدم التدخل في مضمون المقالات، إلاّ ابتغاءَ توضيح الادعاءات فيها وإسنادها. أما المقالات التي حملت طابعًا حزبيًّا واضحًا، والتي شملت تهجمات على شخصيات أو أحزاب عينية، أو حملت ادعاءات غير موضوعية وغير مسنودة، فقد قمنا

[6] للاستفاضة حول الموضوع، ترجى مراجعة مقالة Forman (2006)- مصدر ذُكر سابقًا.

بالتوجه إلى كاتبيها مع ملاحظات عينية للتعديل، وفي بعض منها لم نفلح في الحصول على نسخة معدلّة، ولم تُدْرَج هذه المقالات في هذا العدد .

انشغلت جميع مقالات هذا العدد في دور الأحزاب في انتخابات السلطات المحلية عمومًا، وقَرَنَت معظمها ما بين دور الأحزاب القائم من ناحية، وذاك المنشود من ناحية أخرى، مركّزةً في تحليلها على انعكاس هذا الدور على المكانة السياسية للفلسطينيين في إسرائيل. كذلك تعاطت معظمها مع تحليل دور الأحزاب في مجابهة الآفات الاجتماعية التي برزت في الانتخابات المحلية عمومًا، وفي الناصرة على وجه الخصوص. فيحاجج حسن أمارة، مثلاً، أن الاعتبارات الفئوية نجحت في أن تكون لها الكلمة الأولى في تحديد المرشحين للرئاسة وقوائم المرشحين للعضوية والائتلافات والتحالفات، قبل المعركة الانتخابية وبعدها، واستطاعت هذه القوى أن تفرض هيمنتها وأَجِنْدتها كذلك على الأحزاب والحركات، وأصبحت الاعتبارات الشخصية والفئوية سيدة الموقف، ولنا في انتخابات الناصرة المثال الأكبر. ويدّعي أمارة أن نتائج الانتخابات في الناصرة توحي بوهن الأحزاب في مواجهة التحدّيات السياسية والاجتماعية التي يواجهها مجتمعنا، ويعتقد أن الخروج من هذه الأزمة يتطلب بالضرورة تسييسًا للانتخابات المحلية بحيث تغدو السلطات المحلية أداةً فعلية وجزءًا فعليًّا وفعّالاً من إستراتيجية وطنية شاملة تُبنى لتواجه الأوضاع السياسية والاجتماعيّة التي يخوضها مجتمعنا .

على الرغم من أن الأسير أمير مخول يعتقد أن مقولة "الناصرة عاصمة الجماهير العربية" هو مصطلح مجازي معنوي لم يعد دقيقًا اليوم، ويختلف مع أمارة بشأن قدرة السلطات المحلية في التأثير أو رفع سقف التطلعات الكفاحية للفلسطينيين في الداخل، فإنه يشير أن انتخابات بلدية الناصرة هي جزء غير منفصل من الحالة العامة، تؤثر فيها وتتأثر منها، ويمكن من خلال قراءتها استشفاف تغيُّرات سياسية واجتماعية على الصعيد العام. ويضيف أن هناك حالتين مفصليّتين تتعلقان بانتخابات الناصرة؛ أُولاهما كانت عام 1975، والثانية انتخابات 2013-2014 وتحمل الأخيرةُ ملامح ضمور الأولى. ويعتقد مخول أن التشكّلات المحلّيّة الجديدة التي ميّزت هذه الانتخابات قد حققت إنجازات

غير مسبوقة، واحتلت موقع الصدارة. وعلى رغم التحولات، وعلى الرغم من أن الأحزاب ما زالت هي شكل التنظيم الأقوى والأثبت، فإنّ الأمور ليست ثابتة، ويشير إلى أنه إن لم يجرِ استحداث نماذج جديدة للتنظيم المجتمعي، فهناك خطورة في إضعاف الأحزاب أكثر من الانتخابات البلدية، الأمر الذي قد يعيد إنتاج القوة للبنى المحلّويّة، بما فيها الحمولة والطائفة.

يتفق عواودة في مقالته بشأن أن الانتخابات في الناصرة هي جزء من مشهد سياسي عام يشير إلى نكسة الأحزاب العربية عمومًا، لا في حالة الناصرة فحسْب. ويتوقف في مقالته حول أسباب "نكسة" الأحزاب -على حدّ تعبيره-، ويدعي أن نكسة الأحزاب تعود إلى ابتعاد الأحزاب عن الجماهير، وإلى عدم نجاحها في أن تتحدّى على نحوٍ ناجعٍ الخطابَ الطائفي والعائلي الذي يبرز في الانتخابات، وإلى عدم قدرتها على التجديد في الأداء والتوجهات والمرشحين في الانتخابات. ويضيف أن نتائج الانتخابات الأخيرة في الناصرة تدلّل بمجملها على ازدياد التحديات أمام الأحزاب العربية في ظل تغيّرات اجتماعية تطول مجمل المجتمع الفلسطيني، منها تَراجُع قيمة العمل السياسي والعمل الجماعي والنضال من أجل التغيير، وتغلغل أفكار المجتمع الاستهلاكي. ويدعو الأحزاب الى إعادة بناء نفسها، وإنعاش قواها وتجديد أدواتها، والمحافظة على مسافة قريبة من الميدان. ويحذّر من أنه بدون الجاهزية لإعادة بناء شاملة جِديّة تأخذ بعين الاعتبار ما حدث في هذه الانتخابات، قد نكون على أعتاب مرحلة "المخاتير الجدد ."

لا يختلف حليحل مع ما جاء في مقالات سابقيه حول تراجع أداء الأحزاب الفعلي بين الناس من بوصلة ومرجعيّة، من مركز لصنع القرار وقيادته، إلى خيارات مطروحة من ضمن خيارات أخرى كثيرة. ويركّز في مقالته على الجوانب الاجتماعية الحيّزيّة التي ساهمت في تراجع أداء الأحزاب، ويدّعي أن قِصَرَ نظرٍ جسيمًا ميّز أحزابَنا والحركات السياسيّة حوّل خطابها إلى كليشيهات غير مُجْدية. ويدّعي أن المركز السياسيّ أخفق في مجاراة التغيّرات والتأقلم معها؛ وهو ما أدّى إلى نموّ الأطراف التي بدأت تطالب بحصّتها من الشرعية الجماهيريّة، مستغلةً بذلك السُّدّة التي توفرها الشبكات

الاجتماعيّة والنيوميديا. ويضيف أن تعاظم دعم حركات سياسية وأحزاب لطرح محلي مناطقي، بالاضافة إلى اتباع بعضهم أسباب التخويف، كما بروز وحش الطائفية، كلها مؤشرات إلى انهيار متزايد في البنى المجتمعيّة والسياسيّة التقليديّة. وبعكس سابقيه الذين دعوا الأحزاب إلى إعادة النظر في أساليب خوضهم للانتخابات، يدعو حليحل الأحزاب إلى إعادة النظر، أصلاً، في جدوى الانخراط في الانتخابات البلديّة والمحلّيّة، وجدوى التسويات التي يُضطرّ كلّ حزب إلى تقديمها جرّاء ذلك.

وفي قراءة اجتماعية لانتخابات الناصرة، يكتب الناشط فراس نعامنة حول تغلّب الخطاب السياسيّ الحزبي على الخطاب الاجتماعي. ويعتقد أنه على الرغم من زيادة عدد المرشحات النساء في القوائم المختلفة، وعلى الرغم من وجود امرأة مرشحة لرئاسة البلدية، شددت في حملتها الانتخابية على قضايا النساء، واستقطبت عددًا كبيرًا من النساء من حولها، لم يترجَم كل هذا في الصناديق. ومن خلال تحليله لبعض الظواهر التي برزت في هذه الانتخابات، يصل نعامنه إلى نتيجةٍ مُفادُها أن جميع الأحزاب فَشِلت في فرض أَجِنْدة اجتماعية قوية في حملاتها الانتخابية عمومًا، وفي الدفاع عن القضايا المتعلقة بالنساء على وجه الخصوص. وقد تَعاظَمَ -بنظره- تفوُّق الخطاب الانتخابي السياسي على الاجتماعي. ويضيف أن تغليب السياسي على الاجتماعي في العمل السياسي الحزبي يساهم في التدهور الاجتماعي الذي نشهده في مجتمعنا، ويدعو الأحزاب إلى الشروع في التغيير الاجتماعي الحقيقي بما يعود عليها وعلى المجتمع بالفائدة .

أما الزميلة نسرين مزاوي، وعلى الرغم من تطرقها هي كذلك إلى تراجع أداء الأحزاب، فإن جل تركيزها في المقالة كان حول خسارة الحزب الشيوعي (المتمثل بالجبهة) لرئاسة البلدية. فمن خلال قراءة الظروف المحلية للناصرة، والواقع الاجتماعي والسياسي العربي الذي يعيش الفلسطينيون في الداخل من خلاله هُويّتهم المبتورة، إضافة إلى الحالة السياسية الاقتصادية الإسرائيلية والعالمية، تحاول قراءة إسقاطات وتأثير جميع هذه الظروف على نتيجة الانتخابات الأخيرة. بداية، تقوم الزميلة مزاوي، وبشكل مقتضب، بمراجعة تاريخية لأربع مراحل في انتخابات السلطات المحلية في الناصرة،

منذ الفترة العثمانية حتى يومنا هذا، متوقفة عند مميزات كل مرحلة وتأثير الظروف السياسية والاجتماعية على انتخابات السلطة المحلية وإدارتها. وتدّعي أن خسارة الحزب الشيوعي (المتمثل بالجبهة)، الذي ترأس المجلس البلدي لفترة تقارب الأربعين عامًا، ليست وليدة المعركة الانتخابية بذاتها، بل نتاج إخفاق سياسي أيديولوجي تنامى خلال السنوات العشر الأخيرة في صفوفه، وكانت نتائجه الأخيرة خسارة الجبهة رئاسة البلدية. وتضيف أن تجاهل وتغاضي الجبهة عن سِمات المراحل النيوليبرالية التي نعيشها منذ منتصف التسعينيات، وعدم معارضة الجبهة لهذه السياسات، كانت أولى خطوات الانزلاق السياسي للجبهة والحزب الشيوعي، وتدعي أن سياسة الاقتصاد النيوليبرالية نجحت في ما عجزت عنه سياسة الاستعمار القومية على مدار عقود وسنوات .

نحن في "مدى الكرمل" نَعِي أن العدد يصب الكثير من النقد على الأحزاب، مما يدل على أهميتها ودورها المركزيّ في الحياة السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني. ونعتبر فتح النقاش والجدل حول دور الأحزاب في المجتمع الفلسطيني عمومًا، ودورها في انتخابات السلطات المحلية، على وجه الخصوص، نعتبر ذاك مهمًّا جدًّا. وبهذا، وعلمًا أن مجلة "جدل" مجلة إلكترونية وتهدف إلى فتح مساحات جدل في مواضيع تهم الفلسطينيين في الداخل، فإننا نتوجه من هنا إلى الأحزاب والحركات السياسية المختلفة المهتمين بالتعامل والرد على النقد الموجه تجاهها، ونَعِد بأن نقوم بنشر الردود بحسب شروط النشر في موقعنا.

* **همّت زعبي** طالبة دكتوراة في قسم العلوم الاجتماعية في جامعة بن غوريون- بئر السبع.

أزمة الأحزاب في الانتخابات المحلية لبلدية الناصرة

حسن أمارة*

تشكّل انتخابات السلطات المحلية ساحة عمل سياسية مركزية لدى المواطنين العرب داخل دولة إسرائيل؛ وذلك أنّها حيّز تأثير ممكن للمواطن العربي في المشاركة واتخاذ القرارات على المستوى المحلي، وهذا نابع من جدلية العلاقة مع الدولة التي تعرّف نفسها دولة يهودية بالأساس، وتتّبع سياسة تهميش ممنهَج للمواطنين العرب على نحوٍ يجعلهم خارج دائرة التأثير السياسي العام، فتشكل انتخابات السلطات المحلية المتنفَّسَ الوحيد لهذا المواطن ليشارك وليشعر أنه صاحب تأثير ومتخِذ قرار .

هذه الوضعية تنبع -في الأساس- من تعريف "الحكم المحلي"؛ فعلى الرغم من أنه الذراع المنفّذ لسياسة "الحكم المركزي" (الحكومة) في مجال تقديم الخدمات على النطاق المحلي، إلا أنه يتمتع بنوع من الاستقلالية لحقيقة كونه مُنتخَبًا من قبل السكان المحليين في كل بلدة وبلدة، ولذا تدأب الأحزاب على أن تكون صاحبة تأثير، وعلى أخذ دَوْر في العملية الانتخابية المحلية .

تمثّل الأحزاب الشكلَ والإطار المناسبَيْن لإمكانية تعبير المواطنين عن آرائهم وتحديد سلّم أولويّاتهم لوضع البرامج والخطط المناسبة لإدارة شؤونهم؛ فباستطاعة الحزب تنظيم مجموعة من المواطنين ذوي الأهداف والمصالح المشتركة النابعة عن مواقف وآراء متقاربة، وهو ممّا يجعلهم قادرين أن يتحركوا على نحوٍ جماعي أكثر صوْبَ تحقيق الهدف المرجوّ. وفي هذه الحالة، يبقى السؤال المحوري: ما هو دور الأحزاب العربية والحركات السياسية الناشطة داخل الأقلية الفلسطينية في الانتخابات المحلية؟ هل استطاعت هذه الأحزاب أن تبني مجموعات محلية ذات تأثير فعلي على حياة المواطنين؟ هل مشاركتها

في انتخابات السلطات المحلية تعود عليها بالفائدة -محلّيًا أو قُطْريًّا-، فيزيد من إمكانية تحقيق أهدافها؟ هل لديها البرامج الحقيقية التي يمكن أن تساهم في تطوير المجتمع وحشده حول القضايا الجماعية والوجودية الحقيقية، أم هو مجرد صراع مناصب وامتيازات؟ هل لهذه الأحزاب القدرة الفعلية على مواجهة القوى المحلية المبنية على أساس عائلي وحمائلي وطائفي؟ وما هو دور هذه الأحزاب الحقيقي في تسييس معركة الانتخابات المحلية؟ كل هذه الأسئلة وغيرها تَطرح أمام الأحزاب تحدّيات جِدّيّة وتحتّم عليها من باب المسؤولية التفكيرَ في حلول وخطط لهذه التحديات.

إن المدخل الرئيسي للتعامل مع هذه المعضلات يتمحور -في نظري- حول قدرة الأحزاب في محاربة العائليّة والجهويّة والطائفيّة وفي ذات الوقت تسييس المعركة الانتخابية المحلية، كنقاط محورية لبناء وعي سياسي اجتماعي جماعي، وكركيزة لمحاربة ظواهر التشرذم والانقسامات داخل مجتمعنا .

إنّ مراجعة تاريخية لانتخابات السلطات المحلية تُظهر لنا أن القوى المحلية والقوائم العائلية أو الحاراتية (وحتى الطائفية) استطاعت -على نحوٍ بالغٍ- أن تتصدر المشهد وأن تضبط إيقاع العملية الانتخابية. إذ استطاعت هذه الأطراف أن تكون لها الكلمةُ الأولى في تحديد المرشحين للرئاسة وقوائم المرشحين للعضوية والائتلافات والتحالفات، قبل المعركة الانتخابية وبعدها، واستطاعت هذه القوى أن تفرض هيمنتها وأَجِنْدتها كذلك على الأحزاب والحركات، وأصبحت الاعتبارات الشخصية والفئوية سيدة الموقف، ولنا في انتخابات الناصرة المثال الأكبر.

اعتقدنا أن المعركة الانتخابية في الناصرة هي معركة سياسية بين قوى وحركات سياسية تتنافس في ما بينها على أَجِنْدة سياسية وبرامج لكيفية خدمة المواطن، ولكن سرعان ما تبددت هذه "الأحلام" وانكشف زيفها، بدءًا بالصراع الذي حصل داخل الجبهة وانشقاق علي سلاّم عنها الذي أصبح في ما بعد رئيسَ البلدية –وذلك بعد ان صممت الجبهة على إعادة ترشيح رامز جرايسي على الرغم من المطالبات داخل الحزب بتجديد الدماء وطرح مرشحين جدد للانتخابات، وقد سبق انسحابَ علي سلاّم من الجبهة انشقاقٌ آخَر بخروج مجموعة شبابية من داخل الجبهة طرحت قائمة عضوية جديدة، هي "قائمة شباب

التغيير". إن هذه الانشقاقات -في اعتقادي- تعكس حدة الأزمة داخل الجبهة وعدم قدرتها على التجدد وإيجاد أساليب عمل جديدة وفرز قيادة جديدة وشابة، وإن اعتمادها على مرشح أمضى أكثر من 24 عامًا في منصبه يعكس -في رأيي- صراعات وتنافسات داخلية لأَجِنْدة لا علاقة لها بتسييس المعركة الانتخابية أو لخدمة المواطن، وهو ما يعني انشغالها بشأنها الداخلي على حساب الهمّ العامّ، وهنا ينعكس أحد المؤشرات لأزمة الأحزاب في عدم قدرتها على تجديد نفسها وملاءَمة كياناتها للمستجدات السياسية والاجتماعية .

لا تنطبق هذة المعضلة (عدم القدرة على تسييس المعركة الانتخابية) على الجبهة فقط، وإنّما هي ميزة كانت سائدة وبارزة في الانتخابات المحلية في الناصرة؛ فالحركة الإسلامية (أو ما كان يُعرف بـِ "الموحدة") انقسمت على نفسها، وانحسر تمثيلها انحسارًا شديدًا بعد أن كانت القوةَ الثانية في المجلس البلدي والمنافسَ القوي للجبهة، وهذا كان أيضًا نتيجة صراعات داخلية لا علاقة لها بالضرورة بالهمّ العامّ. وليس التجمع بأفضل من هذا، بأمارة عدم قدرته على خوض الانتخابات بصفته الحزبية، إذ اختار تشكيل قائمة أهلية. وكذلك حصول مرشحة قائمته التحالفية على نسبة ضئيلة من الأصوات للرئاسة في الجولة الأولى، وتحوُّله وتأييده لمرشح قائمة محلية في الجولة الثانية .

إن هذه الوضعية، وعدم قدرة الأحزاب على التجدد، ووجود انقسامات وانشقاقات داخلها وصراعات بين أعضائها، مَرَدُّها إلى حالة ترهّل وضعف تنظيميّين، وعدم قدرتها على اجتذاب قطاعات جديدة، واعتمادها على أيقونات جاهزة بدل فرز قيادات جديدة شابة قادرة على التغيير وضخّ روح جديدة في جسم الأحزاب المهترئ. إن عدم قدرة الأحزاب على تسييس المعركة الانتخابية المحلية يكمن في إخفاقها بإقناع الناس أن تحصيل المطالب الفردية يتأتى من خلال إحقاق الحقوق الجماعية وأن الهمّ اليوميّ والخدماتيّ لا ينفصل عن الهمّ الوطنيّ السياسيّ العامّ. وقد أخفقت الأحزاب جميعها في أخذ دورها على نحوٍ جِدّيّ وطرح البديل العقلاني الحديث لمواجهة كل قوى العائلية والتشرذم المجتمعي وانقساماته الحمائلية والطائفية، حتى إنه يمكن القول إن هذه الأحزاب -وفي حالة الناصرة على وجه التحديد-

فشلت في مواجهة فرد واحد يفتقر إلى مرجعية سياسية حزبية أو هيكلية تنظيمية واضحة، استطاع خلال فترة قصيرة أن يحصد عدد أصوات كبيرًا والفوز برئاسة البلدية، وعدد أعضاء هو الثاني من بين الكتل في المجلس البلدي -وهنا ثمّة حاجة إلى التوقف وإجراء بحث أعمق لدراسة أنماط التصويت دراسة علميّ ودقيقة لا يمكن هنا تبيان أسبابها .

يعكس عدم قدرة الأحزاب على إقناع الناس أن همومهم اليومية والحياتية لا تنفصل عن همومهم الوطنية والسياسية ورضوخها للاعتبارات الحمائلية والحاراتية والطائفية، يعكس جانبًا من ضعفها في القيادة ومواجهة التحدّيات في مجال السلطة المحلية، وهو ما يدعونا جميعًا إلى إعادة قراءة ما جرى بصورة متزنة، ويحتّم علينا العمل وبذل الجهود الكبيرة لتخطّي هذه الأزمة بغية إعادة الهيبة والجِدّيّة للعمل السياسي والوطني ولسلوك الأحزاب في السلطات المحليّة .

وفي ظل الأوضاع السياسية والاجتماعية التي يعيشها الفلسطينيون في إسرائيل، يصبح مطلب بناء إستراتيجيةٍ وطنية جامعةٍ تكونُ السلطاتُ المحلية أداةً فعلية لتنفيذها ولبناء قيادة حقيقية ذات بوصلة وطنية ورؤية واضحة وصحيحة لخدمة مجتمعنا، يصبح هذا المطلب مَهمّة ملحّة جدًّا.

* **حسن أمارة**، طالب في مسار البحث في العلوم السياسية – جامعة حيفا.

ضمور النموذج وغياب البدائل؟!

أمير مخول*

أحد المعايير لأهمّيّة الانتخابات البلدية بين الجماهير العربية في "إسرائيل" يتحدّد بمدى ما تُشكِّلُ مؤشّرًا لتحولات سياسية اجتماعية، وأثرًا على المؤسسات الكيانيّة لهذا الجمهور، أو بمقدار استحداث نماذج لفعل سياسي قائم على التغيير الاجتماعي.

السلطات المحلية والبلدية، لأسباب بنيويّة ولارتباطها المرجعي بالحكم المركزي الإسرائيلي وأنظمته، ليست مؤهلة بحدّ ذاتها لرفع سقف التطلعات الكفاحية للفلسطينيين في الداخل. وهي ليست أدوات حكم ذاتي، مع ضرورة الإشارة الى اختلاف دورها بقيادة قوى وطنية وقوى التغيير -وان كان ذلك ضمن المحدودية البنيوية.

انتخابات بلدية الناصرة هي جزء غير منفصل من الحالة العامة، تؤثر فيها وتتأثر منها، وتكتمل صورتها حين ننظر إليها من خلالها. في اعتقادي، من الخطأ المغالاة في الانتخابات تحت مسميات "المصيرية"، بل حتى اعتبار أن الناصرة هي عاصمة الجماهير العربية هو مصطلح مجازيّ. وإن كان في الإمكان اعتبارها "عاصمة" معنوية، فذلك قبل أربعة عقود في أعقاب التحول الأكبر والانتصار التاريخي لجبهة الناصرة الديموقراطية، وفي صدارتها الحزب الشيوعي بقيادة توفيق زيّاد. فقد شكّل ذلك انتصارًا وطنيًّا شعبيًّا فلسطينيًّا على المؤسسة الإسرائيليّة، ونقطة تحوّل في معادلة المواجهة الدائمة. كذلك شكلت مخيمات العمل التطوعيّ، في السنوات التي تلت الانتصار، أحدَ أهمّ وأرقى مشاريع النهضة الحديثة والمقاومة الشعبية الحقيقية في مسيرة بناء البلد والهُويّة والكرامة الوطنية، وذلك على صعيد فلسطين الوطن كله،

وعلى صعيد حركات التضامن من كل العالم. فكانت عند ذاك روح الشعب الناهضة والمتجددة. لكن هذه الحقبة قد انتهت منذ عقود ثلاثة.

لقد شهدت سنوات السبعين حالة نهضة عامة، في السياق الفلسطيني والعربي والعالمي المناهض للاستعمار، وانعكست على جماهير شعبنا في فلسطين 48.

هناك حالتان مفصليّتان تتعلقان بانتخابات الناصرة؛ أولاهما كانت عام 1975، والثانية انتخابات 2014-2013 -وتحمل الأخيرةُ ملامح ضمور الأولى.

حقيقة أن الجبهة الدمقراطية للسلام والمساواة قد فقدت موقعها في انتخابات العام 2013 في مختلف البلدات العربية التي ترأّست سلطاتِها المحلية، هذه الحقيقة دليل أن الناصرة ليست استثناء، بل هي جزء من حالة عامة لانحسار قياديّ في "الجبهة" ولصدارتها، وهي دليل حصول تغيُّرات اجتماعية سياسية.

وللدلالة على هذا، نشير أنّ انتخابات عام 1975 المذكورة (أجريتْ في الناصرة وحدها) مهّدت لتحولات كبرى وبشّرت بها، وكانت من العوامل المؤثرة على حسم الموقف لصالح إضراب يوم الأرض عام 1976، وعلى انتخابات عام 1977 للسلطات المحلية وبالتزامن مع انتخابات الكنيست الإسرائيلي. ونجح الحزب الشيوعي في بلورة وتعميم نموذج التحالفات الجبهوية محليًّا وقطريًّا، لتحقق الجبهة انتصارًا مزدوجًا؛ إذ حصلت -ولأوّل مرة- على غالبية الأصوات العربية للكنيست، لتتراجع الأحزاب الصهيونية ونفوذها. كذلك فازت "الجبهة" برئاسة غالبية السلطات المحلية العربية، لتفشل بذلك "لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية"، اللجنة التي توخّى النظام الاستعماري منها أن تكون أداة طيّعة بيده وضمن أدوات الرقابة والضبط ولمحاصرة نهج "التطرّف". وهكذا جرت محاصرة المشروع الصهيونيّ.

في العام 1975، شارَكت الى جانب "الحزب الشيوعي" في تأسيس "جبهة الناصرة الديمقراطية" تلك التشكُّلاتُ الناشئة، قوى التجديد والتقدم والنخب الحداثوية، في حين نفرت في العام 2013 من "الجبهة" شرائحُ واسعة من تشكّلات أهلية تريد أن تكون شريكة في القرار وتغيير السلطة البلدية لا

مجرّد داعمة لمتّخذي القرار. وإذ شكّلت الجولة الأولى للانتخابات خسارة انتخابية "للجبهة" (بغض النظر عن حصول "الجبهة" على أكثريّة أصوات بفارق طفيف جدًّا)، فقد كانت الجولة المُعادة ضربة سياسية كبرى عبّرت عن إرادة شعبية حاسمة مغايرة، وفي حالة تنافر شديد مع التيار الذي قاد البلد أربعة عقود، وقد كانت من مؤيديه في بداياته، ومن دعاماته في مراحل مختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أن "الجبهة" هي أوّل وأكثر من راهن على العمل البلدي وأثّر فيه. وهي التيار الذي طوّر نموذج التحالفات ولم تظهر بدائل مبلورة له سوى ما بدر في الانتخابات الأخيرة في الناصرة وغيرها؛ إذ إنّ تآكل قوة الجذب الجامعة المستقطبة يتزامن مع انحسار موقع الصدارة لأحد أكثر التيارات عراقةً وأثرًا في الفعل السياسي المتراكم. وفي اعتقادي أنّ أحد إشكالات هذا النموذج هو أن الاعتبارات الانتخابية زاد وزنها، مقارَنةً بالاعتبارات السياسية من برامج ومبادىء وأخلاق سياسية ومصداقية معاييرها. وهذا حيّد قوى من الكوادر وجعلها تشعر بالإقصاء لتترك الإطار الى الهامش، وبعضها التقى في "شباب التغيير" –مثلاً-. لكن الفئات الأوسع التي شعرت بالتهميش هي شرائح مجتمعية لا تحمل برنامجًا سياسيًّا اجتماعيًّا، وجدت في "ناصرتي" الإطار المناسب للتأثير والتغيير وتمثيل مصالحها.

إن التشكّلات المحلّيّة الجديدة التي ميّزت هذه الانتخابات قد حققت إنجازات غير مسبوقة، واحتلت موقع الصدارة. وعلى ما يبدو، سيكون لها أثر عميق على التنظيم السياسي للجماهير العربية، ويمكن كذلك اعتبارها نتاج هذا التحوّل؛ وذلك أنّ اتساع التعددية لم يحصل هذه المرة على هيئة أحزاب أو تيارات جديدة وبرامج، وإنّما على هيئة شرائح شعبية واسعة تأطّرت حول الانتخابات البلدية.

لقد جاءت قيادات وأوساط واسعة في هذه التشكُّلات من بيئة العمل السياسي، وضمن ما نطلق عليه الصفّ الوطني. وهي لا تزال في بداية طريقها، وبالذات إطار "ناصرتي" ولا يزال غير واضح منحاها وطموحاتها بعد الفوز برئاسة البلدية؛ هل هي محلية أم قطرية أم كلتاهما معًا، وكل الخيارات شرعية؟ وقد تتبلور وتتحول الى حزب أو حركة جديدة أو تتحالف مع حزب قائم وقد تضمحلّ. والأمر مَنوط بمركّبات "ناصرتي" وبكيفية إدرتها للبلدية، وكذلك بالواقع السياسي الاجتماعي، وقدرتها على صياغة

برنامج متكامل يصب في الصالح العام الجماعي النصراوي والوطني الفلسطيني، مع الاقتناع أن إعادة الألفة وحمايتها في الناصرة هي الهدف الأسمى والامتحان الأهم، وأيّ تراجع عن العمل الوطني سيؤدي الى تفكك وإلى فقدان الشرعية. كذلك إن أيّ توجّه انتقاميّ من شركاء الأمس سيجعل الشّد في اتجاه الانكماش والاضمحلال. علاوة على هذا، إنّ أيّ تراجع عن النهج الوطني أو تردّد في تبنّيه وتقاسم المهام الوطنيّة سوف يشدّ في اتجاه الاضمحلال والتفكك وفقدان الشرعيّة .

رغم التحولات، إنّ الأحزاب والحركات المركزية هي شكل التنظيم الأقوى والأثبت، وهي صاحبة القرار في "لجنة المتابعة"، ولا أشكالَ تنظيم أخرى تهدّد صدارتها -وهذا إيجابيّ-. لكن الأمور ليست ثابتة، فهناك إشكالية فائض التمثيل والقوة في "لجنة الرؤساء" وتضخم في وزنها في "المتابعة". وفي حال إقرار قائمة انتخابية مشتركة للكنيست الإسرائيلي للأحزاب المعنية، وإذا كان معيار الوحدة الشكلية الاضطرارية هو المحاصصة، فإن الانتهازية السياسية ستكون سيّدة الموقف. وسوف تجد التشكُّلات الجديدة ما يشدّها إلى المحاصصة، إمّا ضمنها أو ضمن دعم لها محلّيًّا مقابل دعم الكنيست. وهذا ما قد يضعف الأحزاب أكثر من الانتخابات البلدية، ويعيد إنتاج القوة للبنى المحلّويّة، بما فيها الحمولة والطائفة.

مع دخول "اللاعبين الجدد"، تتوافر كذلك فرصة مواتية لتغييرات بعيدة المدى إنْ أُحْسِن استغلالها، وهذا تَحَدٍّ إستراتيجيّ ويتحدد في استحداث نماذج جديدة للتنظيم المجتمعي، ومنها المعروف عالميًّا، وهو من باب الحركات الاجتماعية الجامعة والحراكات المفتوحة التي تشكّل فضاءً رحبًا لكل الاجتهادات القائمة والمعنيّة لتجتمع معًا وتتفاعل بتمايزاتها في إطار السعي لتحقيق أهداف عليا. وهذا، إلى جانب "لجنة المتابعة"، يرفدها ويجدّدها بقوة المشاركة الشعبية غير المحدودة، وفي ذلك تعزيز لدور فلسطينيّي الـ 48 بكل أبعاده ولتوسيع أفق الأطر المحلّيّة.

في اعتقادي، إن شكل التنظيم الأرقى هو الانتخاب المباشر للجنة المتابعة في فلسطين 48، واعتماد المنتخبين والمنتخبات ضمن عضوية المجلس الوطني الفلسطيني ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة، لكن هذا أبعد أفقًا من الانتخابات البلديّة.

* **أمير مخول**، حيفا، أسير سياسي بسجن الجلبوع، شغل منصب مدير عام "اتجاه"-اتحاد جمعيات أهلية عربية لحين يوم اعتقاله عام 2010.

نكسة الأحزاب في انتخابات السلطات المحلية: الناصرة كنموذج

وديع عواودة*

أفرزت نتائج انتخابات الحكم المحلي العربي في الخريف الماضي مفاجآت هامة، أبرزها خسارة الجبهة حصنها المركزي، بلدية الناصرة، وبخسارة مرشحي أحزاب عربية مركزية لصالح قائمة جديدة يقودها فرد واحد. وهذا تكرر في بلدات عربية أخرى شهدت تراجع القوائم الحزبية، وهو ما يعكس ضعف وضمور الأحزاب العربية .

إلى جانب هذه الخسارة الموجعة، فقدت الجبهة بلدات هامة أخرى: شفاعمرو، طمرة، عرابة البطوف، دير حنا، ولم تسترد بلدية سخنين (أضلاع مثلث يوم الأرض). ومن هنا قد يُستنتج أن خسارة جبهة الناصرة لم تكن نتيجة مؤامرة، بل مردها إلى أسباب متراكمة ومتنوعة. كذلك مُنِيَ التجمع بخسارة لافتة في الناصرة، بحصول عضو الكنيست حنين زعبي على نتيجة متواضعة جدًّا، رغم كونه حزبًا معارضًا طرح البدائل (وهكذا في كفر كنا بحصول مرشحه للرئاسة رئيس الحزب واصل طه على المكان الرابع، بعدما أشغل رئاسة السلطة المحلية مرتين). كذلك خسرت قائمة الحركة الإسلامية (الموحدة) خسارة جسيمة في الناصرة، بعدما كان مرشحها يحصل على نحو 50% من الأصوات للرئاسة مقابل مرشح الجبهة.

انقسام بيروت

خلف النتيجة الفارقة في مسيرة جبهة الناصرة، بعد نحو أربعة عقود على الانقلاب الكبير عام 1975، تقف جملة أسباب أهمها ترهُّل الجبهة وإدارتها للبلدية، ولا سيما أن أجهزة الرقابة والإنذارات المبكرة داخل الجبهة لم تعمل رغم ازدياد الشكاوى في الشارع النصراوي من تدنّي الخدمات وسوء المعاملة

وبُعد رئيس البلدية عن الأهالي والأحياء الشعبية. وتشير هذه النتيجة إلى انهيار مقولة "ما في بديل لفلان". وأخطأ، في نظري، رئيس البلدية السابق رامز جرايسي (والجبهة) بعدم مشاركته المبكّرة برعاية جيل شاب يواصل المشوار، وبترشيح نفسه على مضضٍ معلَن، وبعدم قراءة التغييرات المختلفة في المدينة، وبخاصة في هوامشها. وممّا يدلّل على ترهل الجبهة وإدارة البلدية نشوء حركة "شباب التغيير" -وجلّ أعضائها جبهويون .

لذا عبّرت النتيجة عن رغبة الناخب في الاحتجاج على أداء الجبهة، أكثر ممّا عبّرت عن انحياز لعلي سلاّم. وتُظهر النتائج أن الناخبين ينتخبون من هو قريب لهم ويحافظ على روابط اجتماعية معهم؛ فعلي سلاّم شخصية تتمتع بكاريزما شعبية، وقوته في ضعفه وفي قربه من الناس، وفي السعي للتخفيف عنهم بمساعدات عينية فرأوا فيه كذلك فرصة لإسقاط الجبهة من سرايا البلدية. لم يكن بمقدور علي سلاّم ولا غيره أن يُلحِق بالجبهة مثل هذه الهزيمة لو أنها حافظت على مناعتها، وتخلّصت من استعلائية توجهاتها، وحافظت على صلتها مع جمهور هدفها الأساسي -الفقراء والمهمشين- ولم تستبدل الضواحي والأطراف بالمركز. أما الحملة الانتخابية المفرطة في سلبيتها، التي كانت بعنوان "علي سلاّم سيدمر البلد"، فزادت من تحامل أصحاب حق الاقتراع. إن الاستمرار في تخوين من يترك الجبهة أو ينافسها لم يعد سلاحًا مُجْدِيًا، وهو يذكّر بسلوك تاريخيّ مشابه ومخطوء مع "الحركة التقدمية" وَ "أبناء البلد."

ولا يمكن إغفال الانقسام الطائفي في المدينة. فخلال طيلة عقود من إدارتها للبلدية، لم تنجح الجبهة في تطبيق شعار "ديروا بالكم على بعض" الذي رفعه الراحل توفيق زياد، والنتيجة كانت أن أحياء المدينة ظلت متباعدة لا تجمع شبيبتَها أنديةٌ أو فرق رياضية أو منتديات اجتماعيّة جامعة. وقد زعزعت قضية شهاب الدين، في نهاية التسعينيّات، نسيجَ المدينة الاجتماعيَّ، وظلت جرحًا لم يندمل، ممّا ساهم في نشوء حالة كادت فيها تنقسم المدينة كانقسام عاصمة لبنان بين بيروت شرقية وبيروت غربية، وهذا انعكس، كذلك، على السلوك الانتخابي .

العمل الحزبي

تعكس هذه النتيجة حالة ضيق تُلازِم الجمهورَ، وتكشف النقاب عن رغبة عارمة في التغيير، وفي الوقت نفسه تكشف عن انحسار الاعتبارات الحزبية والموضوعية لصالح معايير شخصية، حاراتية وطائفية - نفعية، وتتوهم أوساط شعبية أن إسقاط الحزب الحاكم كفيل بتغيير أوضاعهم، بينما كانت أوساط أخرى ترى في علي سلاّم "فَشّة خلق"، وترى في إسقاط الجبهة واحتكارها مكسبًا بحد ذاته. ومن هذه الناحية، لم تختلف الناصرة كثيرًا عن القرى العربية، وينطبق عليها -إلى حد بعيد- استطلاع "مدى الكرمل" الجديد الذي أفاد أن 60% يرون الانتماء العائلي أهمَّ المعايير عند ممارسة حق الاقتراع. ما يزيد طينة العمل الحزبي بلة ويعرّضه للانتكاس هو لامبالاة وانكفاء المثقفين وهجرة أعداد كثيرة من الناصرة ومن الأرياف إلى المدن "المختلطة" (كنتسيرت عليت -على سبيل المثال)، ممّا يعيق تبلور وتعميق ثقافة التصويت المدني في بلداتهم.

خسارة التجمع

ما قيل عن الجبهة ينطبق الكثير منه على التجمع في الناصرة، في ما يتّصل بالعلاقة مع الجمهور الواسع. فرغم أنّه كان في موقع المعارضة ولم يتحمل مسؤولية أخطاء الإدارة الجبهوية، بدا هو كذلك حزبًا نخبويًّا على مدار العام، مكتفيًا باستخدام وسائل الاتّصال العامة مع جمهور لا ينتخب بمعظمه وَفق معايير موضوعية. كذلك اتسمت حملة التجمع في انتخابات الناصرة بطابع نخبويّ، وحملت مضامين عالية بعيدة عن إدراك جمهور أصحاب حق الاقتراع. علاوة على ذلك، لا يُستبعد أن يكون هذا الحزب قد تضرّر انتخابيًّا بترشُّح امرأة تتمتع بشخصية مستقلة لمنصب الرئاسة في مدينة ما زالت أوساط واسعة من مجتمعها -كما هو الشأن في معظم البلدات العربية- أبوية وذكورية التوجُّهات (عدد المرشحات للرئاسة والعضوية في الانتخابات الأخيرة يقل عن 1.%)

إن إحراز مرشحَي التجمع في مدينتين هامتين (سخنين وشفاعمرو) مازن غنايم وأمين عنبتاوي مقابل إدارة جبهوية عريقة في البلديتين قد يعني أن الجمهور يرى في التجمع خيارًا في الحكم المحلي كذلك،

رغم خطابه السياسي النخبوي. وقد يعكس نجاحهما في الرئاسة مدى أهمية قرب المرشحين من الجمهور أيضًا. هذه النتائج تطرح سؤالاً هامًّا: لماذا نجح التجمع في شفاعمرو وسخنين وأخفق في الناصرة وكفر كنا؟ وهل تطول الأسباب اعتبارات محلية، علاوة على هُويّة المرشحين؟ الإجابة تحتاج إلى المزيد من المعطيات والبحث.

وإن رغب التجمع القيام بدور غير هامشي، فعليه استخلاص دروسه ودروس غيره؛ فنتائجه في الجولة الأولى -لا سيّما في ما يتعلق بترشيح حنين زعبي للرئاسة- كانت خسارة بالغة مثلما هو حال نتيجته في انتخابات مجلس كفر كنا. حريّ بالتجمع، الذي أعلن نيته قبل عام أو عامين موازنة العمل البرلماني بالعمل الميداني والاهتمام بالجبهة الداخلية، حريّ به عدم الاكتفاء بضعف الجبهة، والتعلم من أخطائه وأخطائها، والمكاسب الهامة التي حققها مرشحوه أو المقربون منه بوسعها أن تشكّل مصدرَ قوة وموطئَ قدم له نحو المزيد من الحضور في الساحة المحلية .

ربما كان من شأن جبهة الناصرة أن تنجو من هذا الانقلاب، لو أقدمت على ما فعلته يافة الناصرة، حيث أول مجلس حزبي- جبهوي في البلاد، باستبدالها مرشحيها مرة كل دورتين، وبقربها من الجمهور الواسع على مدار الأيام –على العكس من تجربة جبهة الناصرة في السنوات الأخيرة .

نظرية المؤامرة

أما تفسير الجبهة أو أوساط منها لخسارتها بالزعم أنها وليدة مؤامرة، فهذا يعكس رغبة في التهرب من حساب النفس وتصدير الأزمة إلى الخارج. ويبقى السؤال ملحًّا: هل جاءت الخسارات الجبهوية في شفاعمرو وطمرة وسخنين وعرابة ودير حنّا وغيرها هي كذلك وليدة مؤامرة؟ وأين مناعة الجبهة؟ يُستنتَج من تجربة الناصرة أن الترهل وعدم التجديد في الأداء والتوجهات والمرشحين في الانتخابات هي عناصر قادرة على إفشال حتى حزب عريق وقوي مثل جبهة الناصرة ومثل حركة "فتح" الفلسطينية أو حزب العمل الإسرائيلي من ناحية تجربتيهما وتراجعهما.

تدلّل تجربة الناصرة بمجملها على ازدياد التحديات أمام الأحزاب العربية في ظل تغيّرات اجتماعية تطول مجمل المجتمع الفلسطيني، منها تَراجُع قيمة العملين السياسي والجماعي والنضال من أجل التغيير، وتغلغل أفكار المجتمع الاستهلاكي. هذا يعني أن الأحزاب العربية -وليس في الناصرة فحسب- بحاجة إلى إعادة بناء، وإنعاش قوى، وتجديد أدوات، والمحافظة على مسافة قريبة من الميدان، لا تركيز جُلّ طاقاتها في البرلمان. وبدون هذه الجاهزية لإعادة بناء شاملة، قد نكون على أعتاب مرحلة "المخاتير الجدد" رؤساء قوائم عائلية وحاراتية وطائفية ممن يستغلون ضعف الطروحات والبدائل الحزبية.

* **وديع عواودة**، كاتب صحفي.

الأحزاب رهينة الأنماط المحليّة: الناصرة مثالاً

علاء حليحل*

تمرّ الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل في تغييرات كبيرة في العقود الأخيرة، تنعكس سلبًا وإيجابًا على واقع حياة أفرادها. ومن أبرز التغييرات السلبيّة التي تمرّ بها الأقلية الضعفُ البادي على الأحزاب السياسيّة، وعدم قدرتها على مواكبة التغيّرات الاجتماعيّة والديمغرافيّة والثقافيّة، الأمر الذي يتجسّد في عجز القيادات السياسيّة التقليديّة عن وضع مخطط مستقبليّ واضح أو استشرافيّ، يعكس هذه التغيّرات ويحاول تقديم حلول شافية خارجة عن دائرة ردّ الفعل، سواء أكان ذلك على مستوى علاقة الأقلية مع الدولة والنظام السياسيّ، أم على مستوى العلاقات المجتمعيّة الداخليّة. ومن مظاهر ذلك قيام مؤسّسات المجتمع المدني بصياغة وثائق رؤيا ومطلبيّة، لمحاولة سدّ الفراغ المتعلق بالرؤيا المستقبلية للواقع المنشود .

ما يهمّني في هذه المقالة التأثير الذي خلّفه تراجع أداء الأحزاب الفعليّ بين الناس، من بوصلة ومرجعيّة، من مركز لصنع القرار وقيادته، إلى خيارات مطروحة من ضمن خيارات أخرى كثيرة، بعضها يعزف عن العمل الحزبيّ، وبعضها يجنح نحو الانخراط التامّ في بنْية الدولة الاجتماعيّة والسياسيّة، وبعضها يدفع الناس للتركّز في الحيّز القريب الحميميّ، وهو ما يؤدّي -بنظري- إلى تقلّص مستمرّ في مفهوم "الوطن"، ليغدو لدى الكثيرين المنطقةَ الجغرافية القريبة أو القرية/ المدينة، على حساب مركّبات جَمعيّة وجامعة أخرى. إحدى علائم ذلك تعاظُمُ الإعلام المحلي (الإلكترونيّ بشكل خاص) حيث

أضحى لكلّ قرية/ مدينة موقع خاصّ بها (أو أكثر)، يهتمّ بشؤون المنطقة المصغّرة ويُحوّل حياتها الاجتماعيّة بتفاصيلها الهامّة والتافهة إلى محور الاهتمام الحقيقيّ.

ولذلك، تشكّل انتخابات الناصرة الأخيرة نموذجًا حيًّا لهذه النزعة، وهي تشير –أكثر من غيرها، وباعتبار الناصرة "عاصمة" الأقلية التقليديّة- إلى ضعف المركز ونموّ الأطراف، وقد يسمّيها البعض عودة الرّيف وهيمنته بدلاً من محاولة بناء المدينة الفلسطينيّة المتخيّلة. الناصرة كانت لفترة طويلة المدينةَ الفلسطينيّة المفترضة، وقد نجح الخطاب الإعلاميّ والحزبيّ التقليديّ في تثبيت هذه الصبغة، وخصوصًا في فترة توفيق زيّاد، إلاّ أنّ تراجع هذا الخطاب بعد وفاته وبعد دخول قوى سياسيّة أخرى، جعل هذا الخطاب أقرب إلى النوستالجيا. لا يُعاب أحدٌ على ذلك، إذ إنّ التغيّرات اللاهثة في حياة جميع البشر في العشرين سنة الماضية، ومن ضمنها نحن، مرتبطة بقوى كونيّة وتيّارات ثقافيّة وسياسيّة أكبر من أن تُقاوم بالأدوات المتاحة. لكنّ المشكلة الأكبر تجلّت في قصَر النظر الجسيم الذي ميّز –وما يزال- أحزابنا وحركاتنا السياسيّة، وتحوُّل خطابها (الذي يمكن وصفه بأنّه –في أقّل تقدير- خطاب ممجوج وغير مُبدع) إلى كليشيهات غير مُجْدية -برغم صحّة معظمها-. لقد فشل المركز السياسيّ في مجاراة التغيّرات والتأقلم معها (تنظيميًّا وإعلاميًّا وشعبيًّا)، وهو ما أدّى إلى نموّ الأطراف التي بدأت تطالب بحصّتها من الشرعية الجماهيريّة، مستغلةً بذلك السُّدّة التي توفرها الشبكات الاجتماعيّة والنيوميديا.

الانشقاق الذي حدث في جبهة الناصرة، وطرح علي سلاّم لقائمة منفصلة عن بيته السياسيّ التقليديّ، قَلَبَا معادلة "مركز-أطراف"، وأسّسا لواقع سياسيّ جديد جرى فيه إبراز محلّيّة الطرح ("ناصرتي") بدلاً من "الجبهة" وامتدادها القُطريّ. لقد استخدم علي سلاّم الحلّ الأضمن والأسهل في وضعنا السياسيّ المُتردّي: المحلّيّة والمناطقيّة، والخروج الحاسم والشرس على المركز التقليديّ. ومن أجل ضمان نجاح هذا المسعى، كانت هناك حاجة إلى استقطابات عائلية وجهويّة وطائفيّة وثأريّة ضدّ الجبهة، وهي بدورها استخدملت الاستقطابات نفسها .

لقد شكّلت معركة الناصرة الانتخابيّة تعبيرًا مؤلمًا للواقع السياسيّ الذي نعيشه في السنوات الأخيرة، يمكنني تلخيص بعض مميّزاته بما يلي:

1) تعاظم دعم حركات وأحزاب سياسيّة لطرح مناطقيّ ومحلّيّ غير قُطريّ، وذلك بدوافع ثأريّة-تاريخيّة مع الجبهة؛ وتجلّى ذلك بدعم "التجمع" المطلق لسلاّم بعد معاداته والدعوة إلى عدم التصويت له في الجولة الأولى، باعتباره جزءًا من المركز التقليديّ الفاشل، والدعم الصامت المتفق عليه من الحركة الإسلاميّة في شقّيْها لترشيح سلاّم.

2) لجوء "الجبهة"، ممثَّلةً بالقيادة المحلّيّة والقُطْريّة، إلى أساليب التخويف من تردّي مستوى المدينة الأخلاقيّ والمجتمعيّ في حال نجاح "ناصرتي" وعلي سلاّم وتموضع مصوّتي الأحياء "غير الصحيحة" في مركز صنع القرار. وفي مثل هذا الخطاب، تخلت الجبهة نهائيًا عن خطابها اليساريّ التاريخيّ الداعي إلى الالتحام بالطبقات المسحوقة والمهمّشة (كما كان خطاب توفيق زيّاد)، ونشأ وضع عبثيّ ناصبت فيه جبهة الناصرة وقباطنتها العداءَ للطبقات التي من المفروض أن تحمل لها بشائر العدل والتحرّر.

3) بروز وحش الطائفيّة وإذكاؤه. والطامة الكبرى تكمن -بنظري- في هذا السياق لدى "الجبهة" بصفتها حاملة راية المساواة والالتحام النضاليّ ومناهضة الطائفيّة المجتمعيّة. هذا لا يعني أنّ الحركات السياسيّة الأخرى لم تصمت على الطائفيّة هنا وهناك، إلاّ أنّ المتأمَّل من "جبهة كلّ الناس" يجعل هذا النهج ذا وقع أكبر .

هذه المميّزات -وغيرها- تشير بوضوح إلى انهيار متزايد في البنى المجتمعيّة والسياسيّة التقليديّة، وهو انهيار ليس سلبيًّا بالضرورة، إذا نزع نحو تجديد أدوات وآليات العمل الجمعيّ والوطنيّ. فتبدُّل النخَب والمراكز ونشوء مراكز جديدة هما "حتميّة تاريخيّة" بكلّ تأكيد. ما يثير الخوف هنا أن تجنح المراكز الجديدة، أو النخب الجديدة، إلى مسالك ثأريّة من المركز القديم، أو إلى تثبيت مناهج سلوكية وأدائيّة تسعى لتقويض كلّ البُنيان القديم كضرورة نفسانيّة وشعبيّة، دونما فحص لِما يجب الحفاظ عليه وتطويره. وقد يكون أحد المؤشرات السلبية لهذه النزعة رفض سلاّم إجراء مظاهرة قُطْرية في الناصرة

تنديدًا بالحرب على غزة، حيث قررت لجنة المتابعة العليا ذلك كهيئة قُطْرية، فيما رفض سلاّم هذه المبادرة خشية على السياحة والتجارة. هذه بداية أقلُّ ما يقال فيها إنّها غير موفَّقة.

أمّا بخصوص الأحزاب السياسيّة، فعليها الآن التفكير مليًّا في جدوى الانخراط في الانتخابات البلديّة والمحليّة، وجدوى التسويات التي يُضطرّ كلّ حزب إلى تقديمها جرّاء ذلك. إذا كانت الطائفيّة والحمائليّة تطغى في النهاية، رغم كلّ تصريحات القيادات السياسيّة بأنّ وجودها هناك يمنع ذلك، فإنّ هذا الوجود يضرّ بالأحزاب ورسالتها على المستوى القُطْريّ ولا يعود بأيّ فائدة على المستوى المحليّ.

* **علاء حليحل**، كاتب وصحافيّ؛ رئيس تحرير موقع "قديتا" للأدب والثقافة.

مشاركة النساء في الانتخابات المحلّيّة في الناصرة -أين التغيير؟!

فراس نعامنة*

لا شك أن لمدينة الناصرة، أكبر المدن العربية في الداخل الفلسطيني، مكانتها، وقد حظيت الانتخابات الأخيرة باهتمام ومتابعة واسعة من قِبل فئات كثيرة من الناس من المدينة وخارجها. وكذلك بطبيعة الحال، اهتمت بهذه الانتخابات، وشاركت فيها بعض الأحزاب القطْرية، كما أنها خصّصت لها موارد بشرية ومالية ضخمة من خلال دعم مرشحيها، وكانت متابعة ومتداخلة بقرارات فروعها المحلية في الناصرة .

اخترت في هذه المقالة التوقف عند إحدى القضايا التي رافقت هذه الانتخابات، تتعلق بترشيح نساء في مواقع متقدمة في القوائم المختلفة، وأبرزها القوائم الحزبية. ولا شك أن هذا التغيير -ترشيح النساء في مواقع متقدمة- هو نتاج لتراكم عمل وتغيير في سياسة الأحزاب الفعّالة قطريًّا، والتي أصبح للمرأة فيها تمثيل أكبر في الهيئات المختلفة، وفي قوائم الانتخابات؛ وقد كان التجمع أول حزب يحصّن مكانًا مضمونًا للمرأة، وأول حزب عربي ينجح في إدخال امرأة عربية إلى الكنيست (حنين زعبي). وكذلك فعلت الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة، حيث حاولت في انتخابات الكنيست الأخيرة أن تضمن موقعًا متقدّمًا لامرأة في قائمتها (نبيلة إسبنيولي)، ولكن تركيبة القائمة والاعتبارات الداخلية حالت دون ذلك. ومع هذا، نجحت الجبهة في إبرام اتفاق داخليّ يقوم بحسبه المرشَّحون الأول والثاني بالاستقالة بعد نصف الفترة،

ليفسحوا مجالاً لدخول المرشّحة الخامسة (نبيلة إسبانيولي -وكذلك المرشّح السادس أيمن عودة) لعضويّة الكنيست .

إن الاهتمام بموضوع تمثيل النساء في الحيّز العامّ عمومًا، وفي مراكز صنع القرار على وجه الخصوص يطرح العديد من الأسئلة ويفرض علينا التوقف عند بعض القضايا، أبرزها: هل وجود نساء مرشحات يشير بالضرورة إلى أنهن صاحبات قرار وتأثير داخل مؤسسات الحزب؟ وهل ترشيح نساء، ووصولهن إلى مراكز صنع القرار، يعني بالضرورة حصول تغيير في طرح هذه الأحزاب من حيث رؤيتها لدورها في المساهمة في الدفع قُدُمًا بالقضايا الاجتماعية عمومًا، وبمكانة المرأة على وجه الخصوص؟ أم إنّ هذه مجرّد إستراتيجيّة، ورغم أهمّيّتها والفائدة التي قد تعود على مكانة المرأة في المجتمع عمومًا، لها مكسب حزبيّ فقط؟

ترشيح النساء:

لوحظ في انتخابات الناصرة الأخيرة ازدياد عدد النساء المرشحات في مواقع متقدمة في القوائم المختلفة، ويبدو أن هذا أصبح مطلبًا ضروريًّا وشرطًا لتجنب نقد المتنافسين، حيث افتخر علي سلاّم (مرشح قائمة "ناصرتي" للرئاسة والفائز برئاسة البلدية في هذه الانتخابات) بترشيح نساء في قائمة "ناصرتي" في أكثر من مناسبة، وكان يرد بهذا على اتهامات وُجِّهت إليه، بخصوص تهميشه لدور المرأة.

وعلى الرغم من إيجابية هذه المسألة، وأهمية ترشيح النساء وتأثيره المفترض على مكانة النساء في مجتمعنا، لا بد من طرح السؤال: هل وجود نساء مرشحات في القوائم المختلفة في الناصرة ساهم في إيصال صوت النساء وتناول قضاياهنّ بجِدّيّة؟ وكيف أثّر وجود هؤلاء المرشحات على سيرورة الانتخابات، من حيث القضايا الاجتماعية بعامّة، وقضايا النساء على وجه الخصوص؟ وكيف تعاملت الأحزاب مع أولوياتها بين القضايا السياسية والمصالح الانتخابية من جهة، وقضايا النساء من جهة أخرى؟

أحاول الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال التوقف عند بعض الأحداث التي برزت خلال فترة الانتخابات. فلنأخذ -على سبيل المثال- تفاعل الأحزاب ذاتها مع تصريح لعلي سلاّم في إحدى المقابلات، إذ قال: "فيه حدا بيحبّش النسوان؟ّ اللي بيحبّش النسوان لازِمْلو طَخّ". لم يلقَ هذا التصريح الذكوري - وهذا مثال واحد من عدة أمثلة أخرى- اعتراضًا من نساء قائمة "ناصرتي". كما لم يلقَ استهجان الحزبين المنافسين: "القائمة الأهلية" برئاسة حنين زعبي عضو الكنيست عن التجمع الوطني الديموقراطي، وَ "الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة". بل على العكس من المتوقّع، بدلاً من يستهجن المنافسون لسلاّم هذه العبارة، استخدموها هي وغيرها من العبارات لمناكفات بين القائمتين حول علاقتهما بالمرشح علي سلاّم (اتهمت الجبهة التجمّعيّين أنّهم أيّدوا علي سلاّم، واتهم التجمّع الجبهة أنها احتضنته لأكثر من عشرين عامًا)، وهكذا بقيت قضايا النساء خارج المعركة الانتخابية، وتغلبت المصالح الانتخابية على ظواهر اجتماعية أخرى مرفوضة .

أما القضية الثانية، التي يهمني التوقف عندها، فتتعلق بالفصل بين النساء والرجال في الحلقات الانتخابية. فعلى الرغم من تحقيق حنين زعبي (مرشحة "القائمة الأهليّة") إنجازًا مهمًّا بترشُّحها، كأول مرشحة لرئاسة بلدية أكبر مدينة عربية، وقد حاولت في حملتها الانتخابية استقطاب شريحة واسعة من النساء، حيث نُظّمت العشرات من الحلقات البيتية للنساء فقط، وقامت بمخاطبة النساء والحديث عن وجعهنّ من خلال التركيز على قضايا تخصّهنّ، مثل قضايا العمل والظروف الاجتماعية والسياسيّة، الأمر الذي أدى إلى انخراط عدد أكبر من النساء وتفعيلهنّ في الانتخابات، على الرغم من كل هذا وأهمّيّته، تبقى قضية الفصل بين النساء والرجال إشكالية -في ظري .

على الرغم من دفاع نسويّات من التجمع عن هذا الفصل بالقول: "هنالك فرق شاسع بين ما نريد وكيف نريد، فنحن نعم نريد مجتمعًا لا تُفصل به الرجال عن النساء في الحيز العام، نسبة كبيرة من النساء معتادة على الجلوس منفصلة عن الرجال في مناسبات عدة، وأنّنا لا نريد خطابًا واحدًا يُفرض فرضًا دون أن يذوّت داخل النفوس" (مقال لأفنان إغبارية -قيادية في التجمع الوطني الديموقراطي-

نُشر في موقع عرب 48 في 07.03.2014). وأنا أتفق مع الشق الأول من المقولة، إلاّ أنّي أعتقد أنه -من باب المسؤولية- على الأحزاب العَلمانية، التي تدعو في طروحاتها إلى التغيير الاجتماعي وإلى رفع مكانة المرأة، أن ترفض هذا الفصل؛ وذلك أنّ قبولها قضية الفصل والمشاركة في ممارستها من شأنه أن يُشَرْعِنَ استمرارها وتعزيزها .

على هذه الأحزاب، التي تحمل في طروحاتها ضرورة التغيير الاجتماعي وترفع في خطابها راية دفع مكانة المرأة قُدُمًا، أن تمارس طروحاتها على أرض الواقع، إذا عليها تقع مسؤولية كبيرة في التغيير الاجتماعي. وفي سبيل تذويت هذه القيم داخل النفوس، عليها مواجهة هذه الممارسات التي نُجْمِع على رفضها كما جاء في مقال القيادية في التجمع، لا أن نتماشى معها .

في المحصّلة، فَشِل جميع المرشحين في فرض أَجِنْدة اجتماعية قوية في حملاتهم الانتخابية عمومًا، وفي الدفاع عن القضايا المتعلقة بالنساء على وجه الخصوص. وقد تَعاظَمَ تفوُّق الخطاب الانتخابي السياسي على الاجتماعي بشكل خاص في الجولة الثانية من الانتخابات. وأظهرت نتائج الانتخابات أنه على الرغم من وجود امرأة (هي حنين زعبي) شددت في حملتها الانتخابية على قضايا النساء، واستقطبت عددًا كبيرًا من النساء من حولها، لم يترجَم كل هذا في الصناديق، ولم يكن لهذا تأثير فعليّ على أنماط التصويت. وقد حصلت على عدد قليل جدًّا من الأصوات مقارنةً بالمنافسَيْن الرئيسيَّيْن علي سلاّم ورامز جرايسي .

في اعتقادي، تغليب السياسي على الاجتماعي في العمل السياسي الحزبي يساهم في التدهور الاجتماعي الذي نشهده، منذ سنوات، ويجعل من تعامل الأحزاب بجِدّيّة مع قضايا اجتماعيّة، نحو: التمييز ضد النساء، وقتل النساء، والطائفية، والهوموفوبيا، وقضايا أخرى ملحّة جدًّا ولا تقل أهمّيّة عن الهم الوطني السياسي.

على هذه الأحزاب الشروع في التغيير الاجتماعي الحقيقي من خلال العمل مع شريحة الشباب. فعلى الرغم من أن شريحة الشباب تزداد قوة، وحضور مطالبة بتغيير سياسي واجتماعي، لن يتأتّى التغيير الاجتماعي المنشود ما دامت الأحزاب اليسارية والعَلمانية ترفض تذويت الفكرة أن العمل على بناء مجتمع سليم يعامِل كل أفراده باحترام هو أولاً واجبها تجاه مجتمعها، وخاصة في ظل الظروف السياسية التي يعيشها مجتمعنا، وما دامت غير واعية أن هذا التغيير يعود بالفائدة عليها وعلى مجتمعنا عامة على المدى البعيد .

وأخيرًا، قد تكون انتخابات بلدية الناصرة قد جاءت بتغيير ما على صعيد رئاسة البلدية وتركيبة البلدية وعضويتها، ولكن ما حاولت الإشارة إليه، في هذه المقالة، أنه -بخلاف الشعارات الانتخابية التي بشّرت ووعدت بالتغيير، وعلى الرغم من مشاركة النساء الفعلية في الساحة السياسيّة، كمرشحات وناخبات- لم يحصل التغيير الذي توقعناه.

* **فراس نعامنة**، ناشط سياسيّ اجتماعيّ.

قراءة مرحلية في الانتخابات المحلية في الناصرة

نسرين مزّاوي*

الانتخابات المحلية في الناصرة (2013-2014) عكست كمًّا هائلاً من قضايا الناصرةِ الاجتماعية والسياسية، والمجتمعِ الفلسطيني في الداخل عامة، ومنها: الفقر والطبقية والطائفية وعلاقات الجندر وسياسات الهُويّة ومكانة اللاجئين، ومعنى المواطَنة والحقوق، إضافة الى مكانة الناصرة كمركز سياسي لفلسطينيّي الداخل، وإلى جدلية العلاقة مع المؤسسات الرسمية للدولة بما فيها القضاء؛ ولا بد من التوقف عليها جميعا بتعمق لكن لا متسع هنا لهذا وسأكتفي في هذه المقالة بقراءة الانتخابات قراءة مرحلية لا تقتصر على الظروف المحلية للناصرة وللفلسطينيين في الداخل، بل ترتبط مع الواقع الاجتماعي والسياسي العربي الذي يعيشه الفلسطينيون في الداخل من خلاله هُويّتهم المبتورة، إضافة إلى الحالة السياسية الاقتصادية الإسرائيلية والعالمية وإسقاطاتها على تطور الأحداث والأمور .

فهْم ما يحدث في الناصرة اليوم يستوجب، بنظري، قراءة تاريخية لانتخابات السلطة المحلية. وكإطار لقراءة ما يحدث في الناصرة اليوم، أقترح تناول أربع مراحل مركزية مرت على السلطة المحلية في الناصرة منذ نشأتها حتى الآن، وقد أفرزت الأخيرة منها نتائج الانتخابات الحالية. وأدّعي أن خسارة الحزب الشيوعي (المتمثل بالجبهة) الذي ترأس المجلس البلدي لفترة تقارب الأربعين عامًا ليست وليدة المعركة الانتخابية بذاتها، بل نتاج إخفاق سياسي أيديولوجي تنامى خلال السنوات العشر الأخيرة في صفوف الجبهة والحزب الشيوعي، وجاءت نتائجه الأخيرة، خسارة الجبهة رئاسة البلدية .

المرحلة الأولى؛ وهي مرحلة التمثيل على أساس طائفي استمرت منذ تأسيس البلدية عام (1877) حتى السنوات الأولى للنكبة. وَفقًا للقانون العثماني، جرى خلال هذة الفترة انتخاب مجلس بلدي على أساس تمثيل طائفي، وقد تركب المجلس من تسعة أعضاء مثلوا كلاً من المسلمين والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك بشكل متساوٍ. إلى جانب هذا، عُيِّن رئيس المجلس من قبل السلطة على نحوٍ حافظت من خلاله على نفوذها. وقد استمر هذا النهج خلال فترة الانتداب وبضع سنوات بعد قيام الدولة حتى العام 1954.[1]

المرحلة الثانية (1954 - 1967)؛ وهي فترة الحكم العسكري. وتميزت هذه المرحلة بدعم السلطات للقوائم العائلية وعرقلة التنظُّم السياسي الحزبي. ويظهر هذا جليًّا من خلال تفاصيل أحداث الانتخابات الأولى بعد النكبة في الناصرة في العام 1954؛ إذ حاولت السلطات الإسرائيلية منع إجراء الانتخابات في الناصرة في موعدها المحدد، إلا أنها رضخت في النهاية لأسباب سياسية، واختارت أن تصب جل جهدها في التصدي للحزب الشيوعي، الحزب السياسي الوحيد في الناصرة آنذاك، من خلال دعم القوائم العائلية، وحاولت بهذا امتصاصَ غضب الشارع المتنامي إلى جانب فرض سيطرتها من خلال قوائم عائلية .

بالرغم من الجهود الجمة من طرف المؤسسة، أفرزت انتخابات عام 1954 عن فوز الحزب الشيوعي بنسبة 38.4% من الأصوات، أي ستّة مقاعد من أصل 15، إلى جانب 9 ممثلين عن قوائم عائلية-طائفية لم تُفلح السلطات الإسرائيلية في توحيد صفوفها للحؤول دون وصول الحزب الشيوعي إلى الرئاسة. شهدت الناصرة في تلك الفترة توترات شديدة كان للسلطات الإسرائيلية دور كبير فيها، كما تشير الوثائق الأرشيفية، وقد شاءت هذه عرقلةَ اجتماعات المجلس إذ بات واضحًا لها أنه في الوضع الراهن سيجري انتخاب السيد فؤاد خوري لرئاسة البلدية، وهو ممثل الحزب الشيوعي والمرشح الوحيد للرئاسة. وبعد جهد كبير من قِبَلها، انتُخِب مرشح القوائم العائلية، وبهذا حُقّق ما سعت إليه السلطة لفرض سيطرتها وهيمنتها. وقد استمرت هذه الهيمنة حتى عام 1975 .

[1] Forman G. (2006). Millitary Rule, Political Manipulation, and the Jewish Settlement: Israel Mechanisms for Controlling Nazareth in the 1950s. Journal of Israeli History, 25(2), 335-359

المرحلة الثالثة (1967 - منتصف التسعينيّات)؛ وهي فترة انتهاء الحكم العسكري وبدء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة. وتميزت هذه المرحلة بحراك سياسي قطْري شامل في صفوف الجماهير الفلسطينية في الداخل، وتأثرت بعدة عوامل إقليمية ومحلية أدت الى فوز الشيوعيين في الانتخابات عام 1975. استمرت هذه المرحلة ما يقارب عشرين سنة، عانت خلالها البلدية من شُحّ الميزانيات، وعمل الحزب الشيوعي خلالها على تنمية روح الانتماء والعمل الجماهيري من خلال النشاطات التطوعية، وعلى رأسها مخيمات العمل التطوعي التي استمرت حتى سنوات التسعين الأولى .

المرحلة الرابعة (منتصف التسعينيّات -2014)؛ وهي فترة الخصخصة والسياسات النيوليبراليّة. والسنوات الأولى لهذه المرحلة عُرفت بفترة "أوسلو" وتخللها نمو سريع للجمعيات الأهلية ولمؤسسات المجتمع المدني، ترأّس خلالها الثنائيّ رابين وبيرس الحكومة الإسرائيلية وتميزت هذه السنوات بانفتاح نسبي تجاه الفلسطينيين في الداخل انعكس بوفرة الموارد المالية وبوعود واستثمارات حكومية لم تشهدها الناصرة من قبل. مشروع "الناصرة 2000" كان أول هذه المشاريع وأضخمها على المستويات كافّةً. وقد تزامن هذا مع نهاية الألفية بحسب التقويم الغربي، ومع زيارة رئيس الكنيسة الغربية البابا يوحنا بولس الثاني للناصرة .

على مستوى العالم والمنطقة، شهدت سنوات التسعين انهيار الاتحاد السوفييتي وهبوط التوتر بين الشرق والغرب المتمثل في "الحرب الباردة"، لكنها كذلك سنوات "الاستشراس الرأسمالي" التي ازداد خلالها التوتر بين الشمال والجنوب، على خلفية نزاعات إقليمية تصب في لُبّ الصراع حول الموارد الطبيعية والبيئية والسياسات الاقتصادية العالمية. وقد تزامن هذا مع نمو حركات دينية، على رأسها حركات مقاومة إسلامية عالمية حملت في حينه راية مناهضة للهيمنة الأمريكية ولنهجها الاقتصادي. على هذه الخلفية، صعد التيار السياسي الإسلامي في الناصرة في الفترة الواقعة بين العامين 1998 وَ 2003، خلال ما عُرف بِـ "أزمة شهاب الدين". وتزامن هذا الصعود على المستوى المحلي والإقليمي مع "انتفاضة الأقصى"، واستمر لفترة وجيزة نسبيًّا تعرقل خلالها عمل المجلس البلدي، وطغت على هذه الفترة أجواء من الطائفية

السياسية لم تَخْلُ من تدخّلات حكومية ودولية، مما يشير إلى الكثافة السياسية والاجتماعية للناصرة كمدينة. وقد تراجع هذا التيار تراجعًا ملحوظًا في السنوات العشر اللاحقة، إلاّ أنه -كسائر الأحزاب الأخرى- كان له دور في الانتخابات الأخيرة -وهذا أمر لا بد من التوقف عنده في مقالات أخرى .

مع التوقف التدريجي لمفاوضات السلام، انخفضت الاستثمارات الحكومية أيضًا، ودخلت بلدية الناصرة في هذه السنوات كغيرها من السلطات المحلية إلى موجة خصخصة انبثقت عن تعديل قانون السلطات المحلية للعام 2003. وشملت السنوات العشر الأخيرة خصخصة جزء كبير من خدمات السلطات المحلية في إسرائيل، منها: خدمات التربية؛ الصحة العامة؛ تصريف النفايات؛ خدمات الرفاه؛ شبكة المياه؛ مشاريع الإسكان -وغيرها. وبينما كثفت الأحزاب العربية في هذه الفترة نضالها حول قضايا الأرض والمسكن، لم يعترض أي منها على عمليات الخصخصة هذه، وبضمنها الجبهة والحزب الشيوعي، حيث عارض هذا عمليات الخصخصة على مستوى السلطة المركزية والسياسات العامة، وتحدى علاقات السلطة ورأس المال. أمّا على مستوى الشارع العربي عامة، فقد مر هذا الأمر بهدوء نسبيًّا .

وهنا بودّي الإشارة إلى أن تجاهل الجبهة والحزب الشيوعي لِما حدث من عملية سطو تحت المسمى "خصخصة"، والتعاطي معها كأمر طبيعي لا محالة، كانت أولى خطوات الانزلاق في منحدر سياسي أدى إلى نشوء صراعات قوى داخلية وإلى انشقاقات أدت إلى خسارتها في الانتخابات. وقد ترعرعت هذه الخسارة في حضن الجبهة والحزب الشيوعي منذ بدء المرحلة النيوليبرالية، وتتّسم هذه بالتوافق بين السلطة ورأس المال. ومنذ اللحظة التي تحولت فيها المعركة السياسية إلى صراع قوى بين أطراف متنازعة على السلطة والمال -وأخصّ منها السنوات العشر الأخيرة من هذه المرحلة- لم يبقَ للمنشقّين وللقوائم المنافسة سوى الائتلاف لحصد ثمار هذا التهاون وهذه الخسارة .

وختامًا، لا بد من الإشارة أن فوز قوائم المستقلين، المدعومة من قِبل رجال الأعمال، هي من سِمات المراحل النيوليبرالية عامّةً التي تُجيَّر فيها كذلك سياسات الهُويّة لخدمة المصالح الضيقة للأطراف كافّة، فضلاً عن حدوث تراجع عامّ في التعاطي مع القضايا السياسية العامة لصالح التمحور حول قضايا محلية؛

وتنعكس هذه المرحلة في الناصرة بتراجع عامّ في مكانة الناصرة كمركز سياسي للفلسطينيين في الداخل، وباضمحلال دورها في الحياة السياسية لهم -وبهذا تنجز سياسة الاقتصاد النيوليبرالية ما عجزت عنه سياسة الاستعمار القومية على مدار عقود وسنوات.

* **نسرين مزّاوي**، باحثة في مجال البيئة وعلوم الانسان.